

الاقتصاد الرقمي ومنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية دراسة حالة: منصة I.DINAR المدعومة بالذهب

Digital economy and Islamic financial technology platforms -Case Study: I.DINAR platform backed by gold-

شالور وسام¹*

ouissam.chalour@univ-setif.dz، جامعة سطيف 1 (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/23

تاريخ الاستلام: 2021/05/03

Abstract:

this study came to show the role of electronic platforms in promoting the growth of the Islamic financial industry by exchanging digital currencies to attract Islamic investments. The researcher relied on the descriptive and analytical approach to study the role of the digital economy through Islamic financial technology platforms, and determining the aspects that can be benefited from, by extracting the results of research, studies, reports and statistical data issued by international financial institutions, in addition to the data of financial institutions interested in the Islamic financial sector related to the subject of study. The research concluded with a set of results, as the adoption and development of FinTech financial technology techniques in the Islamic financial and banking sector, it will give it a new impetus to launch forward, enabling it to compete and sweep the traditional financial and banking sector at the global level.

Keywords: Digital economy؛ Fintech platforms؛ I- Dinar؛ Islamic finance.

JEL Classification: O33؛ O14؛ G21.

مستخلص:

جاءت هذه الدراسة لتبين دور المنصات الالكترونية في تعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية عن طريق تبادل العملات الرقمية لاجتذاب الاستثمارات الإسلامية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور الاقتصاد الرقمي عن طريق منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتحديد الجوانب التي يمكن الاستفادة منها، من خلال استخلاص نتائج البحوث والدراسات والتقارير والبيانات الاحصائية الصادرة من المؤسسات المالية العالمية، علاوة على بيانات المؤسسات المالية المهتمة بقطاع المال الإسلامي ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، حيث أن اعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية FINTECH في القطاع المالي والمصرفي الإسلامي وتطويرها، سيمنحها دفعا جديدا للانطلاق إلى أمام، ويمكنها من المنافسة واكتساح القطاع المالي والمصرفي التقليدي على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ منصات التكنولوجيا المالية؛ أي دينار؛ التمويل الإسلامي.

تصنيفات JEL: O33؛ O14؛ G21.

مقدمة

للتطور الرقمي أثر على التمويل الإسلامي، وذلك في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات كبرى على صعيد المال والأعمال بسبب ما أحدثته تكنولوجيا المعلومات من تطور هائل وكبير، مما دعا المؤسسات المالية والمصرفية إلى المسارعة في دراسة فرصها المستقبلية وإمكانية التحول إلى العالم الرقمي.

تتضمن العملات الرقمية أمرين مهمين أحدهما الجانب العلمي التقني، والذي يتعلق بتقنية بلوكتشين وهي تقنية متطورة ينبغي استخدامها ومواكبة التطور الذي تشهده، على شرط أن تتوافق تلك الاستخدامات مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. والجانب الثاني المتعلق بالعملات الإلكترونية، التي ترتبط بالعملات المنبثقة عن تقنية البلوكتشين (البيتكوين ومشتقاتها)، مع العلم أن هذه الفئة من العملات لا تتوفر فيها الشروط الشرعية والبنية الاقتصادية، ولا وجود فيزيائي أو عيني تستند إليه هذه العملات، حيث تغيب كافة المقومات التي تجعل منها شرعية أما بالقانون والضوابط التي تنظمها الدول والجهات الرقابية المالية والنقدية، أو من خلال الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووجود منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب، أمر مهم ويتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة أن هذا المطلب كان ناتجا عن العديد من المقترحات والدراسات، ومن المهم معرفة كيف نستفيد من تقنية البلوكتشين وبالسلاسل الخوارزمية فيما هو مشروع وله وجود حقيقي وحكومي، وهو ما تتجه نحوه دولة قطر للاستفادة من هذه التقنيات المتطورة واضحة بصمتها ومتقدمة على العديد من الدول.

مشكلة البحث

استقطبت العملات الإلكترونية ومنصات التداول والتعامل بها خلال السنتين الماضيتين العديد من المستثمرين وخاصة الأفراد الراغبين في تحقيق الربح السريع، وهو ما دفع العديد من الدول وبشكل خاص الجهات الرقابية إلى تنظيم المؤتمرات والفعاليات بهدف دراسة هذه الظاهرة التي يرى الخبراء أنها قد تكون مجال التداول مستقبلا بدلا من العملة النقدية العينية، في حين فرضت بعض الجهات الرقابية قواعد تراوحت بين منع التعامل بالعملات، حيث لا يعرف مصدر تلك العملات، في حين نظمتها دول أخرى. وبين هذا وذاك، طرحت إشكالية جديدة هي في حال اعتماد العملات الإلكترونية والمنصات الخاصة بتبادلها والتعامل بها وتداولها،

ما مدى استجابة تلك التعاملات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهل يمكن إيجاد منصة رقمية تلبي تلك المطالبات خاصة من فئة عريضة من المتداولين والمتعاملين وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؟

أهداف البحث

في ضوء هذا الانتشار، والتحولت التي أحدثتها التقنيات الحديثة، بات من الضروري أن يتفاعل التمويل الإسلامي مع هذه المتغيرات، والاستفادة منها بشكل كبير، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين دور المنصات الالكترونية في تعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية عن طريق تبادل العملات الرقمية لاجتذاب الاستثمارات الإسلامية.

منهج البحث

المنهج العلمي المستخدم في هذا البحث هو الوصفي التحليلي لدراسة دور الاقتصاد الرقمي عن طريق منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، وتحديد الجوانب التي يمكن الاستفادة منها، من خلال استخلاص نتائج البحوث والدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية الصادرة من المؤسسات المالية العالمية، علاوة على بيانات المؤسسات المالية المهتمة بقطاع المال الإسلامي ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أدبيات البحث (الدراسات السابقة)

بحسب اطلاع الباحث، على بعض الكتابات التي تناولت بعض جوانب الموضوع، كدراسة فضل عبد الكريم البشير، وعنوانها: دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها، ضرورة استخدام هذه التقنيات والتعامل معها على نطاق واسع في قطاع المال الإسلامي، والاستفادة منها في طرح البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي لتصل إلى أكبر عدد من المتعلمين والمتدربين لرفد هذا القطاع بالكوادر المؤهلة.

دراسة حنان العمراوي، وعنوانها: منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن منصة ناسداك دبي للمرابحة تقوم بإدارة سيولة المصارف الإسلامية بكفاءة، مع تعزيز نشاط إدراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي مما أدى إلى زيادة قوة الطلب من المستثمرين المحليين والدوليين، وبالتالي نمو حجم الصكوك.

ومن الكتب التي تناولت بالدراسة موضوع الاقتصاد الرقمي كتاب **التكنولوجيا المالية، جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، للكاتب **فريد حبيب ليان**، حيث تناول صور النقود ومستحدثات التكنولوجيا المالية، كذلك أنواع المنصات الرقمية، والرقابة والابتكار بين القطاع المالي والتكنولوجي.

وعلى الرغم من شمول تلك الدراسات وعنايتها بالاقتصاد الرقمي بحثاً ودراسة وتحليلاً، إلا أنها لم تتعرض لموضوع هذه الدراسة، لذلك يعد هذا البحث إضافة جديدة في هذا الحقل من المعرفة. ويأمل الباحث أن يغطي جانباً مهماً يساهم في استفادة الباحثين من الاطلاع على التقنيات الحديثة بشكل كبير.

1- الاقتصاد الرقمي

تتجلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الحياة، ومن ضمنها الجانب الاقتصادي بمختلف تطبيقاته التبادلية والاستهلاكية والإنتاجية وغيرها، وفي ظل توسع عالم التكنولوجيا فقد انتشر مجال هذه التطبيقات وتطور كثيراً عن الماضي، ولم يعد النشاط الاقتصادي الحالي مقتصرًا على شكله النمطي القائم على مبادلة سلعة أو خدمة بنقد في بقعة جغرافية محددة في دولة معينة ضمن اقتصادها المحلي، إنما أصبح التعاقد يتم على السلع والخدمات بمختلف أشكالها وأحجامها مع إمكانية التعرف على جودتها وكامل أوصافها قبل إبرام العقد وإتمامه من أقصى بقعة في الأرض إلى أقصاها، وكل منهما في مكانه؛ من دون معاناة السفر ومشاقه وتكاليفه، بفضل التطور التقني، ووفقاً لذلك فقد تطور مفهوم البيع والشراء (عملية التبادل) والتي لم تتوقف على صورة البيع النمطي، والقبض الحقيقي، إنما تم اعتماد القبض الحكمي في مجمل أو جميع التعاملات الإلكترونية الرقمية المعمول بها حالياً من إيجاب وقبول وما يقوم مقام التوقيع، إذ تعد التجارة الإلكترونية التي تعتمد بدورها على الاقتصاد الرقمي في التعامل بالنقد مقابل السلع والبضائع والخدمات على آلية شاشة الحاسبات الإلكترونية والأجهزة اللوحية وتطبيقاتها الذكية أساساً لمعاملاتها المعاصرة، عن طريق النقود الإلكترونية؛ في شكل البطاقات الائتمانية المعتمدة، ثم في شكل العملات الإلكترونية؛ التي لا تخضع إلى معايير جهة إصدار معينة ولا إلى سلطات سيادية تخضع لمصرف مركزي صادرة عنه، كما هو الأساس المعمول به في سائر النقود النمطية المعروفة منذ القدم (عبد اللطيف، 2020، صفحة 28). مع مرور الوقت أصبح الاقتصاد الرقمي تياراً قوياً ونمطاً من أنماط الحياة البارزة؛ وله من يتعامل به ويدعمه، حتى صار واقعاً، وصارت له أذرع ووسائل وآليات، ويكاد يكون توجه الدول المتطورة في تعاملاتها المستقبلية؛ فضلاً عن المؤسسات والشركات؛ وحتى الأفراد، وذلك لأسباب عدة منها:

اختصار الوقت، وتقليل الجهد، وسرعة التنفيذ، ودقة إحصاءه؛ وغيرها من المميزات الأخرى، مع عدم خلو الأمر من مساوئ وعيوب أيضاً.

1-1 نشأة الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن أحد جوانب اقتصاديات المعلومات وكانت أقدم دراسة للعالم الاقتصادي فرانك نايت عن المخاطرة وعدم اليقين والربح، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي جاكوب مارشال دراسته بعنوان: نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات، بيد إن العالم ماكلوب تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الاختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتتسلسل كل هياكل الاقتصادات التقليدية في الفضاء الرقمي cyber space، لتتحقق نبوءة العالم الاقتصادي ديريك برايس بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسجه بتأثير التقنية مع الزمن. وفي عام 1977 أدخل العالم ستيجلر، المعلومات متغيراً متميزاً في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي كيبج علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه (العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية)، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Value Added عندما تتمتع بعناصر الإنتاج المادية والبشرية مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذا اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات. لقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملاً أساسياً في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب، ضمن قواعد المعرفة Data base knowledge، وإن ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء انطلاقاً من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام ورسومات، فضلاً عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية، مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية. (حسين، 2007). ظهر مصطلح الاقتصاد الرقمي لأول مرة في عام 1995م على لسان الكاتب الكندي Don Tapscott في كتابه المنشور باللغة الانجليزية بعنوان The Digital Economy Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence المنشور باللغة الانجليزية بعنوان The Digital Economy Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence

الذكية، ثم تناوله بالدراسة من بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين الذين اختلفوا في تسميته، من اقتصاد الأنترنت، اقتصاد المعرفة أو حتى اقتصاد المعلومات (زهير، 2019، صفحة 268). ومن أهم مميزاته أن تتحول البضائع والمنتجات من الشكل المادي المحسوس إلى الشكل الرقمي

1-2 المزايا والتحديات

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية، إذ أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي والمعلوماتي. يمكن كذلك تشغيل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية من خلال الإنترنت دون الحاجة للتصريح الفعلي سواء للأفراد أو المؤسسات. إضافة لما سبق فقد أسهم الاقتصاد الرقمي في تداول العقود الإلكترونية والذي يستوجب توفير الضمانات والبيئة الآمنة للأفراد من أجل إتمام معاملاتهم التجارية المختلفة. وأخيراً فإن الاقتصاد الرقمي يرتبط بشكل قوي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذ يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي فزيادة أحدهما يزداد الآخر (المرجعي، 2019).

1-2-1 مزايا الاقتصاد الرقمي: وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر عام 2019، فإنه لا بد من توفر خمسة عناصر أساسية والتي تشكل في مجموعها أساساً لاقتصادات رقمية قوية وشاملة.

- **البنية التحتية الرقمية** (الخدمات الثابتة والمحمولة عريضة النطاق، كابلات الألياف البصرية، إلخ.) هي العمود الفقري للاقتصاد الرقمي؛ ويتعين أن تكون إمكانية الاتصال الرقمي متاحة للجميع وميسورة التكلفة؛
- **الخدمات المالية الرقمية** والتحديد الرقمي للهوية تتيح للأفراد، وأنشطة الأعمال، والحكومات التفاعل وإتمام المعاملات؛
- **الابتكار وريادة الأعمال الرقمي** يحتاجان إلى بيئة داعمة من اللوائح التنظيمية الحكومية وإمكانية الحصول على التمويل؛
- **المنصات الرقمية**، بما فيها التجارة الإلكترونية والمعاملات الحكومية الإلكترونية، تعد وسيلة الانتفاع وتعزز النشاط الاقتصادي؛
- **الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية** واكتساب مهاراتها تخلق قوة عمل ماهرة في استخدام التكنولوجيا الرقمية وتعزز القدرة التنافسية.

ويتطلب بناء الأسس الخمسة للاقتصاد الرقمي علاوة على الخبرة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، توافر القدرات في مجالات أخرى متعددة مثل التمويل، وتنمية القطاع الخاص، والتعليم، والأيدي العاملة، والحماية الاجتماعية، وما إلى ذلك. في حين يعد التعاون بين التخصصات المتعددة ضروريا لنجاح التنمية الرقمية ذاتها، فإنه يخلق أيضا فرصا لدمج الحلول الرقمية المتطورة في مختلف القطاعات.

2-2-1 تحديات الاقتصاد الرقمي: مع تفشي جائحة كورونا وتحولها من طارئة صحية إلى تصنيفها كجائحة عالمية، بدأت العديد من الشركات تبني ثقافة العمل عن بعد كاستجابة لتداعيات الجائحة وما صاحبها من عمليات إغلاق كلي وجزئي للمؤسسات التعليمية ومؤسسات الأعمال وتحولت إلى ثقافة التعليم عن بعد. ومما لا شك فيه أن للقطاع الرقمي مستقبل واعد، فالتوجه المتزايد نحو استخدام الوسائل الرقمية يشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة على الأمد المتوسط، وذلك عبر الزيادة في عدد طلبات براءات الاختراع في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتطوير البنية التحتية لتحسين المعروض من المنتجات التقنية وتعزيز الابتكارات. في هذا المجال، تحتاج الدول وخاصة العربية إلى محرك جديد للنمو، يمكن في هذا الخصوص لتقنيات المعلومات أن تفتح طريقا للنمو، حيث إنها توفر معدل مرتفع من رأس المال البشري. بالتالي يمكن اعتماد نموذج للاقتصاد المستند إلى التقنيات، يستوعب الابتكارات ويشجع على الإقبال على المخاطرة ويحتفي بالإبداع (طلحة، 2020، صفحة 23). لكن بالمقابل يواجه الاقتصاد الرقمي مجموعة من التحديات نذكر منها (الشال، 2019):

- خلق فرص العمل والمهارات الجديدة قد تنعكس سلبا على طبيعة العمل وظروفه، فضلا عن تغيير الاحتياجات للمهارات مما يؤثر في سير عمل أسواق العمل؛
- كما أن الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيات والاعتماد المتزايد على المنصات الإلكترونية سيؤديان إلى خسائر في الوظائف وإلى تزايد التفاوت في مستويات الدخل؛
- ومن المتوقع أن يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى إحداث اضطراب في صناعات بأكملها وكذلك في طرق تنظيم الشركات؛
- وفيما يخص المستهلكين، توجد مخاطر محتملة تنطوي عليها البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي مما قد يؤثر بالسلب على المستهلكين؛
- أما الشركات والمنظمات والحكومات، فيواجهها مخاطر التعرض لانتحال الهوية الحاسوبية أو غير ذلك من عمليات سرقة المعلومات الشخصية والمالية، والاختلاس والتجسس والتخريب؛

- كذلك غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الاقتصاد في الكثير من الدول، وانعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية، مثل السداد بوسائل إلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق، وارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخول أفراد تلك الدول.

الشكل رقم (1): تقنيات التحول الرقمي

المصدر: آل صمع، 2018، <https://docplayer.ae/179629441-Powerpoint-presentation.html>

2- المنصات الرقمية الإسلامية

إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لها هندستها المالية ومنتجاتها التمويلية، وفلسفتها الخاصة المستندة إلى الشريعة الإسلامية، فهي ليست مجرد عقود ومنتجات، بل إن لها رؤية خاصة ومنهج متميز، ونموذج عمل، وآليات تطبيق، تعبر جميعها عن ذلك التميز وتلك الخصوصية، الأمر الذي قاد إلى ولادة نمط جديد من التكنولوجيا المالية تحت مسمى التكنولوجيا المالية الإسلامية **Islamic Fintech**، ورافق ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية



ولحقها انطلاق العديد من البنوك الإسلامية الرقمية **Digital Islamic banks** في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا وفي دول الخليج العربي (السعدون، 2021).

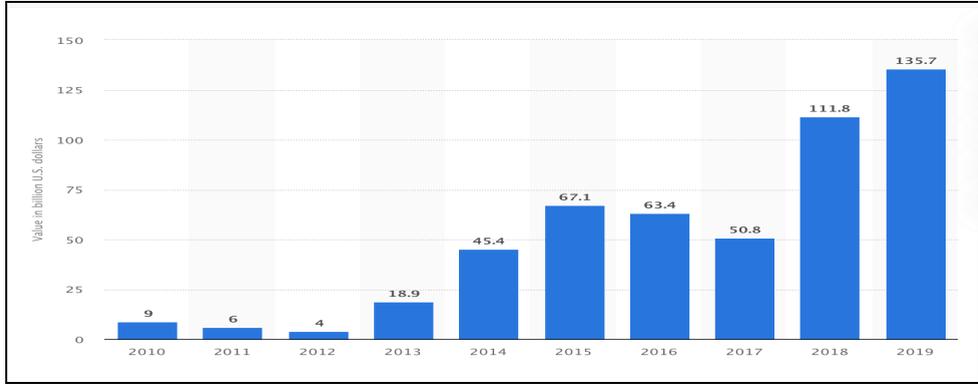
2-1 التكنولوجيا المالية الإسلامية FINTECH

2-1-1 مفهوم التكنولوجيا المالية: مصطلح التكنولوجيا المالية أو **Financial Technology** تم اختصارها في **FinTech** يمكن أن تنطبق على أي ابتكار في كيفية تعامل الناس مع الأعمال في المدفوعات، التحويلات المالية، المحافظ الإلكترونية... من اختراعات الكترونية للتعامل مع الأموال إلى السجلات الحسابية الرقمية. منذ ثورة الإنترنت وثورة الإنترنت عبر الهاتف النقال، نمت التكنولوجيا المالية بشكل متفجر، والتي أشارت في الأصل إلى تكنولوجيا الكمبيوتر المطبقة

على المكتب الخلفي للبنوك أو الشركات التجارية، تصف الآن مجموعة واسعة من التدخلات التكنولوجية في الشخصية والتجارية المالية.

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (أمنية، 2018، صفحة 145).

الشكل رقم (2): القيمة الإجمالية للاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء العالم من 2010 إلى 2019



المصدر: <https://www.cryptoarabe.com/2021/01/13/what-fintech-future-how-works>

وعلى صعيد العالم العربي، استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تضع نفسها في مصاف الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية المتطورة، وتتصدر الإمارات العربية المتحدة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية وفقاً لتقرير نشرته Bloomberg Intelligence، حيث تستحوذ الإمارات على 67 شركة، تليها تركيا بواقع 44 شركة، ثم الأردن ولبنان يضم كل واحد منهما 30 شركة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تستحوذ الإمارات على 30% من أنشطة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تتمتع الإمارات بكونها وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظراً لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها، ما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال.

2-1-2 مميزات التكنولوجيا المالية: يمكن تحديد أهم مميزاتهما فيما يلي (شواي، 2020، صفحة 336):

- جملة من المكتسبات، المهارات، الطرق والأساليب المصرفية؛
- ليست هدف قائم بحد ذاته تستغلها المصارف والمؤسسات المالية بل أداة تستخدم لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- يتمثل المجال الرئيسي لتطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية في الخدمة المالية والمصرفية؛
- يمتد تطبيق ابتكارات التكنولوجيا المالية إلى الأساليب الإدارية.

2-1-3 التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية: يتضمن مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية **Islamic Fintech** مكونين رئيسيين هما: التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية **FINTECH** والتمويل الإسلامي **Finance Islamic** وتعرف بأنها جميع تطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. وعلى الرغم من الفترة القصيرة والأعداد القليلة لمنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي أنشئت في عدد من دول العالم الإسلامي، والتي بلغت نحو (120) منصة، مقارنة مع أكثر من (2000) منصة للتكنولوجيا المالية التقليدية المنتشرة حول العالم، إلا أنها حققت نتائج باهرة، وأثبتت ان الاستخدام الفعال للتكنولوجيات المالية الجديدة، المقترن مع نماذج أعمال مبتكرة في ظل بيئة تنظيمية وتشريعية ورقابية مواتية ومنسجمة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وموارد بشرية مؤهلة، يعزز الثقة بالتمويل والصرافة الإسلامية وبقدرتها على تلبية متطلبات واحتياجات وتطلعات المتعاملين معها، ويقود إلى تزايد الإقبال على منتجاتها، واتساع استثماراتها (السعدون، 2020). لقد أطلقت ثلاثة مصارف بحرينية رائدة في التمويل الإسلامي أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم؛ بهدف تسريع عملية إيجاد حلول مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويضم هذا الاتحاد الذي أطلق عليه اسم «ألكو البحرين» **ALGO Bahrain** - كبرى البنوك في هذا القطاع، مثل مجموعة البركة المصرفية، وبيت التمويل الكويتي - البحرين، وبنك البحرين للتنمية. (أمنية، 2018، صفحة 157).

2-2 تعريف المنصة الرقمية

مع تنامي التحولات الرقمية أصبحت المنصات الرقمية أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، التي أصبح عددها في تزايد بما يعكس توجه القطاع الحكومي وقطاع الأعمال إلى تأسيس المزيد من المنصات الرقمية لتقديم وتوفير المعلومات والسلع والخدمات

بطريقة سهلة وملائمة لاحتياجات المستخدمين. من ثم بات انتشار هذه المنصات والتطبيقات الرقمية أحد أبرز الدلائل على نمو في شبكات الاقتصاد الرقمي، وهو ما يعتمد على مستوى توفر وتقدم البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي ممثلة في شبكات الاتصالات المتقدمة، وتوفر التطبيقات الرقمية التي يدعمها التطور المستمر في الخبرات والقدرات البشرية ومواءمتها المستمرة لمتطلبات المستخدمين.

هناك أنواع مختلفة من المنصات الرقمية يرتبط بعضها بالتفاعل ما بين الحكومات والمواطنين على غرار المنصات التي تقوم عليها الحكومات الالكترونية، ومنصات أخرى تربط الحكومة بقطاع العمال، أو تربط قطاع العمال بالمستفيدين من المستهلك. وكل نوع من أنواع المنصات السابق الإشارة إليها يتيح قدر من التفاعل يختلف من منصة إلى أخرى (طلحة، 2020، صفحة 19).

2-3 منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية

1-3-2 منصة الاستثمار لـ LIWWA

منصة الاستثمار لـ Liwwa، التي تأسست في مختبر الابتكار في جامعة هارفارد Harvard University، عام 2013 وقامت بإقراض 1.6 مليون دولار في سنة واحدة فقط في الأردن وحدها. قامت المنصة بدعم المشاريع الصغيرة المؤهلة بمبالغ تصل حتى 100 ألف دولار لتطوير أعمالها على شكل قروض، حيث بدأت في المملكة الأردنية الهاشمية وامتد عملها لاحقاً إلى جمهورية مصر العربية. ومنذ تأسيسها، قامت Liwwa بإقراض أكثر من 40 مليون دولار للمشاريع المتوسطة والصغيرة في الأردن ومصر عن طريق مستثمرين مختلفين. وتخطط المنصة إلى رفع قروضها مستغلة التمويل الجديد الذي حصلت عليه. بما أنه يُمنع في الشريعة جني الأرباح من المقايضة بالمال، فإنه لا يُذكر في "ليوا" معدل الفائدة في أي مكان، بل يُستخدم بدلاً من ذلك مصطلح "معدل الربح" ليعكس طبيعة الاستثمار على أنه "خدمة ذات قيمة مضافة". توفر لـ Liwwa منتجاً إسلامياً واحداً - قرض المرابحة - للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنطبق عليها الشروط. كما توفر لبعض المقترضين الذين تنطبق عليها الشروط القروض التقليدية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. (LIWWA، 2021).

2-3-2 منصة تمويل مباشر منصة بيهايف Beehive

برزت الشركة الناشئة بيهايف "Beehive" في التكنولوجيا المالية وتبنت أول شبكة إلكترونية من نوعها تضم المستثمرين المباشرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتتخذ من الإمارات مقراً لها. تربط "بيهايف" المستثمرين الأذكاء بشركات ذوي جدارة ائتمانية

لبناء شركات هادفة للنمو تفيد الطرفين. فضلاً عن ذلك، تطبق المنصة تكنولوجيا رقمية خاصة بها لإلغاء تكلفة وتعقيد عملية التمويل التقليدي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مزايا إضافية فريدة للمستثمرين. انطلقت مجموعة بيهاف لحلّ الإقراض والتمويل "الند" عبر الإنترنت في نوفمبر 2014، وتعمل الشركة على توفير تسهيلات للتمويل الجماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جمع أكبر عدد من المستثمرين لتمويل الأعمال التجارية، وأصبحت "بهايف" أول منصة تمويل مباشر ممثلة للشريعة لديها ترخيص مستقل. منصة «بهايف» تقدم حلاً مبتكراً لتقديم التمويل الجماعي، عبر إتاحة الفرصة للمستثمرين بالمشاركة في دعم المشروعات الناشئة، بشكل آمن ومضمون، الأمر الذي يعود بدوره بالفائدة وتعزيز النمو للمشروعات والمستثمرين على حد سواء. (ألتمان، 2016).

3-3-2 منصة المراجعة المبتكرة للتمويل الإسلامي ناسداك دبي Nasdaq Dubai

تعد منصة ناسداك دبي للمراجعة منصة فريدة للتمويل الإسلامي، وقد تم تأسيسها من قبل ناسداك دبي بالتعاون مع الإمارات الإسلامي (EI)، والإمارات الإسلامية للوساطة المالية (EIFB)، لتطوير بديل أكثر جاذبية لمعاملات التمويل الإسلامية مع التركيز على كل من عملاء التجزئة والشركات. تم تصميم المنصة على أسس وقواعد الشريعة الإسلامية تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في شركة "الصكوك الوطنية" وتقدم المنصة للعملاء حلولاً مالية تتمتع باستقرار عالٍ وكفاءة موثوقة ونسبة مخاطرة متدنية وتتوافر هذه الحلول طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة. كذلك تستخدم الشهادات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتستند هذه الاستثمارات على استثمارات الوكالة التي تم تطويرها كأصل أساسي لجميع معاملات التمويل.

تم إطلاق منصة المراجعة المبتكرة للتمويل الإسلامي عبر شبكة ناسداك دبي رسمياً في أبريل 2014 -منصة الحساب الاستثماري التمويل الجماعي أي إيه بي AIB، تضمن المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي الذي استضافته العاصمة الماليزية كوالالمبور في جوان 2016 العديد من المناظرات والنقاشات العلمية التي ركزت على استخدامات التكنولوجيا في الخدمات المالية وارتباطاتها بالتمويل الإسلامي، وكان من بين أهم محاور النقاشات، هو الاضطرابات التي تواجهها الأعمال التجارية في استخدامات «التكنولوجية المالية» حيث تم طرح العديد من الدراسات والنماذج الواقعية في تسخير التكنولوجيا لتطوير الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية. ومن أبرز تلك النماذج هو منصة الحساب الاستثماري (أي إيه بي AIB) التي دشنت

في فيفري بماليزيا وهو منتج جديد في التمويل الإسلامي ويعتبر مصرفاً وسيطاً يطبق نموذج «التمويل الجماعي»، ويعزز فكرة الإبداع والابتكار في الصناعة المالية الإسلامية حيث يقدم هذا النموذج نفسه كبديل للنموذج التقليدي في المصارف العالمية.

2-3-4 منصة آيفين البحري (Islamic Finance Initiation Network) IFIN

في عام 2014، قامت شركة * IFAAS بالاتفاق مع شركة * Path Solutions للحلول التكنولوجية بشأن فكرة تطوير برمجيات من أجل خدمة الصناعة المالية الإسلامية. وقاما بإنشاء شركة جديدة هي "آيفين" IFIN بحيث تكون مملوكة بشكل مشترك لكل من شركة IFAAS وشركة Path Solutions. وعملا على تطوير النظام وضمان امتثال عملياته لأحكام الشريعة الإسلامية. تقوم شركة "آيفين" IFIN بربط المؤسسات المالية الإسلامية بتجار التجزئة وبالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالشركات والهيئات والوكالات الحكومية، مما يسهل التمويل الإسلامي الفوري لقطاعات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتجار التجزئة، وإنشاء بيئة أساسية للتمويل الفعال، وذلك باستخدام منصة واحدة، وذلك من شأنه تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وتوسيع نطاق الانتشار واستحداث المزيد من فرص العمل وزيادة الشمول المالي. تعالج منصة IFIN العقبات الرئيسية التي تعيق نمو صناعة التمويل الإسلامي والتي تعرقل جهود المؤسسات المالية الإسلامية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية من أجل الشمول المالي (عباس، 2018).

2-3-5 منصة FINTERRA للوقف The Finterra Waqf Chain

تقوم فكرة Finterra على تكنولوجيا البلوكتشين، التي يمكن اعتبارها الجيل الجديد من الخدمات المالية، وهي منصة يمكن استخدامها اجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا في الوقف. وتعتبر هذه المنصة تكنولوجية عالية التطور، يعتبرها الكثيرون معيار ترميز العقود الذكية

* شركة IFAAS هي شركة دولية للاستشارات المتخصصة في التمويل الإسلامي. تعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الإسلامية لما يزيد عن 10 أعوام، مما أتاح لها تطوير فهم جيد للقضايا الرئيسية التي تعوق نمو الصناعة. ومن بين تلك القضايا: التكاليف المرتفعة للمعاملات، والكثير من المستندات الورقية، والوقت الطويل لإنجاز الإجراءات المتعلقة بطلبات التمويل، والقيود الموضوعية على الانتشار. وبالتالي هدفها هو إيجاد حلول تكنولوجية مالية من شأنها مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في التغلب على هذه المشاكل عن طريق تبسيط الإجراءات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف.

* تأسست شركة Path Solutions عام 1992، وهي شركة تخدم القطاع المالي الإسلامي في مجال تطوير أنظمة وبرامج تكنولوجيا المعلومات. أدركت إمكانات التمويل الإسلامي في مرحلة مبكرة، لذلك بدأت التركيز على تقديم الحلول البرمجية والتكنولوجية المتطورة لهذا القطاع. وقامت كذلك ببناء حلول متكاملة للمصارف الإسلامية، ومصارف الاستثمار، وشركات التمويل، ومؤسسات التمويل الأصغر. ولقد حققت نجاحاً كبيراً منذ ذلك الحين، وحالياً هناك أكثر من 120 مؤسسة مالية إسلامية حول العالم تستخدم نظامها المصرفي الأساسي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وإجماع الأطراف. ويتوقع أن تكون Finterra رائداً علمياً في الجيل القادم من التكنولوجيا المالية، وستوفر هذه البرمجية حلولاً مجتمعية من خلال البلوكتشين. والتي بدورها ستساهم في تحقيق النمو المستمر للمجتمعات، وفي تحسين تطور تقنية البلوكتشين. يهدف مشروع The Finterra Waqf Chain إلى استخدام التكنولوجيا في الأوقاف، التي من شأنها الاستفادة من مجموعة كبيرة من الأصول غير المستغلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. حيث طورت Finterra منصة للتمويل الجماعي تستخدم تقنية البلوكتشين لإنشاء عقود ذكية ترتبط بمشاريع محددة للأوقاف.

تقوم المنصة بالعمل على الأوقاف المسجلة فقط من قبل وزارة أو هيئة الأوقاف في تلك الدول. ولا يمكن ادراج الوقف الذري أو الوقف المدار من قبل مؤسسات خيرية غير حكومية، والغاية من ذلك تكمن في محاولة تقليل المشاكل التي تنجم عن ادراج أوقاف قد يكون لها مشاكل عائلية أو قضائية (ساسي، 2019، صفحة 152).

3- المنصة الالكترونية الاسلامية I-DINAR المدعومة بالذهب

في العقيدة الإسلامية، يجب على النشاط الاقتصادي أن يقوم على أصول مادية وحقيقية، وليس على مجرد تكهنات. كما لا يقوم المسلمون الواعون بالاستثمار في العروض التي توفرها البنوك، والتي تقدم عوائد من خلال مدفوعات الفوائد. لذلك لا يعتبر الكثيرون، في دول الخليج وما جاورها، أن عملة البيتكوين والإيثريوم وغيرها من العملات الرقمية تتماشى مع الشريعة الإسلامية. ولم يقع بعد حظر العملات الرقمية في المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، لكن الحكومات وجهت تحذيرات لمواطنيها بشأن شراء عملة البيتكوين. نتيجة لذلك، كانت الأسواق الإسلامية أبطأ في تجارة العملات الرقمية. يمكن كسب أموال كثيرة من خلال التمويل الإسلامي، حيث تساهم الدول الإسلامية بحوالي 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولخدمة هذه المجتمعات الإسلامية الثرية، تم إنشاء عملة رقمية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية. فقد قامت إحدى الشركات الناشئة بدبي، بإحداث عملة رقمية مدعومة من قبل أكثر الأصول استقراراً في العالم، ألا وهو الذهب. وتتمثل خاصية عملة "وان غرام" One Gram في أن كل وحدة من القيم تساوي ما قيمته غرام واحد من الذهب، الذي يقع الاحتفاظ به في خزنة. ويساهم هذا الأمر في الحد من التقلبات والتكهنات، ومنه التعامل بهذه العملة بموجب المبادئ الإسلامية (التحرير، 2018).

3-1 القيمة الثابتة للذهب

يعود تاريخ الذهب إلى بداية الحضارة الاقتصادية والاعتماد الأول على المعادن كثيء ذات قيمة تبادلية وسيطة بدلاً من نظام التقايض القديم، وتشير بعض المراجع أن أول قطعة نقدٍ ذهبية سكّت في ليديا في آسيا الصغرى حوالي 600 سنة قبل الميلاد. وقليلة هي المرات التي تعرض فيها الذهب لأزمة اقتصادية فهو لا يزال حتى يومنا هذا من الخامات الرئيسة لأي عملة حول العالم، ويتفق الجميع على اعتباره مرجعاً احتياطياً لمواجهة الأزمات وموازنة مشكلات محتملة مثل التضخم وغيرها. نستنتج من هذا بكل وضوح أن قيمة الذهب ثابتة على مر التاريخ ولا تزال على حالها حتى الآن دون وجود علامات مقلقة لتغير ذلك حسب اتفاق الكثير من خبراء الاقتصاد ومديري المصارف الاستثمارية البارزة عالمياً، وذلك يعني أنه الملاذ الآمن لحفظ ثروة الشخص والأقل تضرراً حين بروز عاصفة اقتصادية قد تؤدي ببعض العملات المستقرة سابقاً وتعيش بوهم التطور بقناع التضخم. هذا بالنسبة إلى طبيعة الذهب وقيّمته من حيث الاستقرار، أما بما يخص تجميع الثروة والربحية فإن الأمر مختلف ولا يعتبر الذهب عملية تجارية مربحة سريعة المكاسب بل لكونها عكس ذلك تماماً نراها حتى اليوم كمرجع مالي وجدار متين لتلقي الصدمات المالية، بمعنى أنك عندما تشتري أونصة من الذهب مقابل 1800 دولار مثلاً فليس من الشائع أو المتوقع ارتفاع قيمة الأونصة الواحدة بشكل كبير ليصل إلى 6000 دولار مثلاً أو شيء من هذا القبيل وإنما من المرجح والغالب أن تعود بعد فترة طويلة لترى قيمة الأونصة نفسها مع الأخذ بعين الاعتبار حالات ارتفاع وانخفاض بما يعادل بضعة دولارات. لا نستطيع الجزم بذلك طبعاً فمن المستحيل نوعاً ما إدراك الحالة الاقتصادية العالمية في الأعوام التالية وإنما يمكن للخبراء استنتاج ذلك عبر دراسة تاريخ الذهب منذ عقود الزمن وخطواته المستقرة كل يوم (شبكة النبا المعلوماتية، 2021).

الشكل رقم (4): ازدياد انتاج الذهب عالمياً بشكل مطرد مع الزمن



المصدر: https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Gold_-_world_production_trend.svg

2-3 الدينار الإسلامي الذهبي

الدينار الإسلامي الذهبي هو عملة معدنية مصكوكة من الذهب.

في فجر الإسلام كان المسلمون يتداولون دنانير يصكّها الروم البيزنطيون، وأول دينار إسلامي صُكَّ بأمر من عبد الملك بن مروان في عصر الدولة الأموية، واستمر يُصك من قبل كل خليفة حتى انتهى مع انتهاء الخلافة العثمانية عام 1918. كانت تصك بوزن 4,25 غرام، وتحسب قيمة الدينار الإسلامي بالنسبة للأونصة الذهبية عيار 24 بالمعادلة التالية:

أي أن كل 7,98 دينار إسلامي = 1 أونصة ذهبية.

1 دينار إسلامي = 1/7.98 = 1 أونصة ذهبية.

ومن ثم ظهرت العملات الورقية والتي كانت مربوطة بالذهب حتى القرن الماضي، وبعد ذلك تم فك الارتباط بين العملات الورقية والذهب، ونشأت بعدها العديد من المشكلات الاقتصادية في العديد من دول العالم نتيجة لهذا القرار، ومنها مشكلة معدلات التضخم التي باتت في ارتفاع مع مرور الأعوام، وغيرها من المعضلات الاقتصادية. الكثير من رجال الدين في العالم الإسلامي ينادون بعودة الدينار الإسلامي والدرهم الإسلامي والفلس الإسلامي ويعتبرونه النظام النقدي الوحيد الذي يحيي الإنسان من الظلم والاستبداد المالي، في حين ينتقدون النظام النقدي العالمي القائم على العملة الورقية لأسباب عديدة:

- العملة الورقية معرضة للتضخم المالي، أي فقدان النقود لقدرتها الشرائية، وهذا يُفقد قيمة المدّخرات ويحوّل الثروة ممن يملكون النقد إلى من يملكون أراض وعقارات وأملاكاً ملموسة، والفقراء أكثر المتضررين من هذا النظام

- العملة الورقية تمكّن البعض من خلق الثروة من عدم عن طريق طباعة الأوراق المائيّة وهذا يتعارض مع الإسلام الذي جعل الأرزاق بيد الله ومنع الاحتكار.

إن تجربة إصدار الدينار الذهبي في العصر الحديث قديمة، وأول من قام بها هو الدكتور عمر إبراهيم فاديلو مؤسس منظمة المرابطين الدولية عام 1983م في جنوب أفريقيا، وقد أسس دار لصكها تحت اسم (دار صك العملات الإسلامية) وصدر عنها أول دينار ذهبي عام 1992م بوزن يُعادل 4.25 جرامات من الذهب عيار 22، لتصير هي العملة المُعتد بها في التعامل التجاري بين أعضاء المنظمة المذكورة. ولم يلبث فاديلو أن أسس شركة الدينار الإلكتروني، وأصدر ما يُسمى بالدينار الذهبي الإلكتروني عام 1997م، الذي استُخدم في شبكة إلكترونية شملت نحو 25 سوقاً تجارياً يتم التمويل فيها من خلال قروض إلكترونية بالدينار الذهبي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووصل حجم التعاملات الإلكترونية بالدينار الذهبي لما يوازي أربعة

أطنان من الذهب شملت في السنوات الأولى لإصداره نحو 600 ألف مستفيد، بمعدل نمو 10% شهريًا. ويقضي نظام الدينار الذهبي بأن تتبنى حكومات الدول الإسلامية خطة تحتفظ بموجها بالذهب في بيت مقاصة أو في مصرف مركزي، على أن يجري استغلال هذا الذهب في تسوية الحسابات التجارية بين تلك الحكومات بدلًا من الاستعانة بأسواق الصرف الأجنبي والمؤسسات المالية الغربية. ثم تلا ذلك تبني رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الفكرة عام 2001، كبديل للدولار الأمريكي ووسيلة تبادل مالي في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الإسلامية. الفكرة صادفتها الضغوط الدولية لثنيه عن الفكرة، الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية عام 2008 والانهباء في أسعار العملات الرئيسية من دولار أمريكي ويورو وأوربي وارتفاع سعر الذهب. ولكن الناس الذي يشتررون دنانير ذهبية ويتبادلونها فيما بينهم في تنام كبير، خاصة في ماليزيا وأندونيسيا (ويكيبيديا، 2021). وبدأت ماليزيا في استخدام الدينار الذهبي الإسلامي من منتصف العام 2003 في مجال تجارتها الخارجية مع بعض الدول بدلًا من الدولار الأمريكي، في خطوة تهدف إلى جعل الدينار عملة موحدة لتسوية التعاملات التجارية بين الدول الإسلامية، وإن نجاح هذه الخطوة قد يؤدي إلى تقويض سيطرة الدولار الأمريكي كوسيط للتبادل التجاري في العالم. وقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن سعر الذهب عبر عدة قرون كان دائمًا مستقرًا، بخلاف العملات الورقية المختلفة. كما سيساهم ذلك في تخفيض تكاليف صرف العملات، ويمكن أن تتوسع التجارة العالمية بالفعل؛ نظرًا لخفض تكلفة الأعمال مع تلاشي الحاجة إلى إجراءات احتياطية عمليًا. ولكن يبقى التعامل بالدينار الذهبي في المعاملات المحلية يحتاج لنظام رقابة صارم جدًا من الدولة، وإلا تحول لوسيلة يُتلاعب بها في أقوات الناس ومعاشهم، لأنه ثمن المبيعات، والأثمان لا تُقصد لأعيانها بل للتوصل بها إلى السلع، وهذا هو مقصود تحريم الربا في الذهب والفضة (الثمينة).

3-3 "أي دينار" أول منصة إلكترونية للمعاملات المالية الرقمية وفق الضوابط الإسلامية

1-3-3 تعريف منصة أي-دينار I-DINAR

في مارس 2019 انطلقت أول منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب، وذلك على هامش المؤتمر الخامس للمال الإسلامي، الذي احتضنت فعالياته مدينة الدوحة، تحت شعار «التمويل الإسلامي والعالم الرقمي». وتعتبر المنصة الأولى من نوعها على مستوى العالم، خاصة أنها متوافقة مع مبادئ وأحكام المعاملات المالية الإسلامية، وهي منصة إلكترونية إسلامية لتبادل العملة الرقمية المدعومة بالذهب أي-دينار I-DINAR، وتم التعاون بين قطر وماليزيا لإطلاق هذه المنصة الحديثة والمتطورة والتي تلي تطلعات الراغبين في

التداول والتعامل وفقا لأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية وبشكل خاص فقه المعاملات المالية الإسلامية.

تعتبر هذه المنصة الإلكترونية الإسلامية لتبادل العملة تحولا في مجال التكنولوجيا، خاصة أنها توفر العديد من المزايا، ومنها تسوية العديد من العمليات المالية وأعمال الصرف والتجارة، كما أنها تسمح بتداول مع أو مقابل أي سلع أو منتجات أو عملات مشفرة أو أي من مجموعة من الحلول والأدوات المالية وكذلك العقود المالية والتجارية من أي مكان وفي أي وقت على مستوى العالم بسهولة. وفي هذا الإطار، فقد حددت قيمة 1 دينار ضمن المنصة الإلكترونية الإسلامية بواحد جرام من الذهب، أي أنه تشكل محفظة من الذهب الإلكترونية كذلك، وبهذا فإن التبادل وتداول هذه العملة على شبكة الإنترنت يكون له مقابل عيني وهو مقدار الذهب، وبالتالي يكون متوافقا مع المبادئ الإسلامية، حيث يكون بإمكان المستثمرين والمتعاملين من خلال هذه المنصة المحافظة على أصولهم وممتلكاتهم بكل أمان وسهولة، مع سرعة إتمام كافة العمليات المالية والتجارية. وتأتي هذه المبادرة في إطار المواكبة المستمرة لتطور خدمات التكنولوجيا المالية أو ما تعرف بالـ «فنتاك»، بل وتطويعها في مجال المعاملات المالية المصرفية المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، خاصة في ظل التوسع الذي تشهده الصيرفة الإسلامية ليس فقط على مستوى المنطقة العربية وفي كافة الدول الإسلامية، بل حتى في دول غربية على غرار المملكة المتحدة وفرنسا وعدد من العواصم الأوروبية وحتى في الأسواق المالية الأمريكية، من خلال إدراجها ضمن المناهج التعليمية العليا في العلوم المصرفية والمالية والتجارية، إلى جانب فتح قنوات ونوافذ لصناعة الصيرفة الإسلامية في تلك العواصم. وتعد دولة قطر من الدول العربية والإسلامية السباقة في مجال تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية في السوق المحلية، وحتى السوق العالمية، كما تعتبر دولة قطر من الدول التي أخذت على عاتقها خلال السنوات الماضية العمل على تطوير التكنولوجيا المالية سواء ضمن المعاملات المالية المصرفية التقليدية، أو حتى ضمن المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، حيث تم إفراد التكنولوجيا المالية «فنتاك» ضمن الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي التي تم إطلاقها في نهاية العام 2017، والتي تمتد إلى العام 2022، حيث يتم العمل على تطوير جميع القنوات المالية والمصرفية الإلكترونية بما يتماشى مع التطور التقني والبنية التحتية الاتصالية والتكنولوجية التي تتمتع بها دولة قطر.

3-2-3 مستقبل المنصة: للمنصة القدرة على تفاذي كل العيوب وأوجه القصور التي انتابت التجارب السابقة، وتعد مؤشر جيد على ما يمكن أن تحققة من انتشار ومصداقية خلال

المرحلة المقبلة، كون أي- دينار بشكلها الحالي اجتازت كل مراحل الاختبار حتى من خلال المعايير الإسلامية في التعامل بالعملة كونها عملة حقيقية لها رصيد حقيقي تشابه العملات الورقية المدعومة برصيد من الذهب، فهذه العملة أخذت معايير القبول العالمي والتطور التكنولوجي من حيث الدقة والأمان. وتحقق المنصة هدفين غاية في الأهمية:

- **الأول:** الحصول على عملة رقمية متطورة ولها ثقة لدى العملاء وهي عملة حقيقية وليست افتراضية، ولهذا معيار مصداقية كبير لدى المتعاملين؛
- **أما الثاني:** فيتمثل أن العملة بشكلها الجديد رغم كونها رقمية فإنها تحتفظ بقيمتها من الذهب، مما سيزيد ثقة العملاء في التعامل، ويقلل من نسب المخاطرة والتقلب وهو العيب الذي شكك الكثيرون في التعامل مع العملات الإلكترونية الأخرى. وتبقى الأيام القادمة هي المحك الرئيسي لتقييم العملة الجديدة ومدى قدرة المنصة على تفعيل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية وفق ضوابط شرعية وضمانات تعزز مصداقية وثقة العملاء في مشروعات تطوير التمويل الإسلامي والاقتصاد الرقمي الذي بات اتجاهًا عالميًا في السنوات الأخيرة (أحمان، 2021).

خلاصة

إن العالم يواجه اليوم في ظل الثورة الصناعية الرابعة حزمة من التحديات التي فرضها الواقع الرقمي المتجدد، وجاء الاقتصاد الرقمي في مجال المال والأعمال ليغير معادلات ومراكز القوى في الأسواق وليلقي بآثاره على جميع القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع التمويل الإسلامي، مشددا على أنه أصبح من الواجب إيجاد نظام يحقق المعادلة بين متطلبات التطورات الرقمية والاحتياجات الإنسانية، مضيفا أن الاقتصاد الإسلامي يبرز دوره باعتباره اقتصادا حيا تشاركيا وقيميا يرتكز في مبادئه على التشريع الإسلامي الذي يستوعب كافة المستجدات الحياتية وفق أصوله ومقاصده الشرعية التي تراعي تحقيق مصالح البشرية في العاجل والأجل.

ومن أبرز التحديات التي تواجه التطورات في الاقتصاديات الرقمية الإسلامية وفي الدول العربية تحديا، تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال، وأن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات لذلك يجب حماية هذا الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي بما يضمن سرية البيانات

وسلامتها وتوفرها على مدار الساعة. آخر التحديات هو تنظيم هذا العالم الافتراضي وبيان أسسه وتشريعاته لتحقيق أهدافه المنشودة مع مواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها مثل هذه المجالات (خليل، 2019).

توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يلي:

- لمواكبة العالم الرقمي نحتاج إلى التطوير المستمر من خلال زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق ترقية البنى التحتية؛
- تطوير واستخدام البرمجيات الجاهزة والمفصلة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية؛
- دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي ومنصات التكنولوجيا المالية الإسلامية، بما يكفل إيجاد حلول استراتيجية لمعوقات العمل المالي والمصرفي عموماً، والرقمي خصوصاً؛
- نوصي المصارف الإسلامية في الجزائر بإدارة سيولتها عبر المنصات الالكترونية الإسلامية، للاستفادة من المزايا المقدمة ولتجنب المخالفات الشرعية للتعاملات.

قائمة المصادر والمراجع

- LIWWA. (2021). موقع شركة ليوا. تاريخ الاسترداد 2021/02/20، من <https://www.liwwa.com>
- إبراهيم عبد اللطيف. (جويلية، 2020). نحو إقتصاد رقمي منضبط. (بنك دبي الإسلامي، المحرر) مجلة الاقتصاد الإسلامي، 40(476).
- أسعد حمود السعدون. 2020/03/03، أخبار الخليج. تاريخ الاسترداد 2021/02/22، من التكنولوجيا المالية الإسلامية. مفهومها وأهميتها وتطبيقاتها في البحرين: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1217654>
- أسعد حمود السعدون. 2020/02/19، أخبار الخليج. تاريخ الاسترداد 2021/02/23، من البنوك الإسلامية الرقمية مفهومها ونشأتها وتطبيقاتها: <https://saloonat.net/articles/13754/>.
- البنك الدولي. (2019). التنمية الرقمية. تاريخ الاسترداد 2021/01/20، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/digitaldevelopment/overview#2>
- إيمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي. (أوت، 2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية. مجلة رؤى اقتصادية، 10(1).
- حازم ساسي. (12، 2019). استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية: منصة شركة فينترا نموذجاً. Islam in Asia، 16(03).
- زيد أيمن، بودراع أمنية. (2018). التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار. تجربة المصارف الثلاثة ALGO BAHRAIN. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(3).
- سفيان قعلول، الوليد طلحة. (أكتوبر، 2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي.

- شاهر عباس. 2018/12/19. بوابة FINDEV. تاريخ الاسترداد 02 10 2021. من التكنولوجيا والابتكار: إعادة صياغة تقديم الخدمات المالية الإسلامية: <https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/12/altknwlwjya-walabtkar-aadt-syaght-tqdym-alkhdm-almalyt-alaslamy>
- شبكة النبا المعلوماتية. 2021/01/04. تاريخ الاسترداد 02/02 2021. من الذهب أم العملة الرقمية: ما الأفضل للاستثمار خلال 2021: <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/25716>
- شذى خليل، 2019/05/10، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. تاريخ الاسترداد 2021/01/10، من الاقتصاد الرقمي الإسلامي تجربة لرفع الانتاج العالمي: <https://rawabetcenter.com/archives/88552>
- طارق الشال. (2019). الاقتصاد الرقمي، مخاطر وتحديات تواجه التجارة العالمية. تاريخ الاسترداد 2021/02/21، من عربي 21: <https://arabi21.com/story>
- عبد الاله أحمان. (2021). الجزيرة نت. تاريخ الاسترداد 2021/01/20، من أي دينار أول منصة إسلامية لتبادل العملات الرقمية: <https://www.tips-pdf.com/2019/03/i-dinar-islamic-cryptocurrency-exchange.html>
- عدنان مصطفى البار، خالد علي المرجعي. (2019). مدونة Asbar World Forum. تاريخ الاسترداد 2020/12/20، من الاقتصاد الرقمي: <https://www.awforum.org/index.php/ar>
- غراية زهير. (2019). مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. مجلة أبعاد اقتصادية، 9(2).
- فريق التحرير. (2018). Bit-chain. تاريخ الاسترداد 2021/02/21، من عمليات رقمية جديدة مدعومة بالذهب: <https://bit-chain.com/2018/04/10/> لاتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية:
- فضل عبد الكريم البشير. (10، 2018). دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي. مجلة بيت المشورة(9).
- مصطفى مهدي حسين. (2007). رسالة دكتوراه. الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي. البصرة، كلية الادارة والاقتصاد: جامعة البصرة.
- وليام أتمان. (2016). ماهو التمويل المباشر وهل ينجح في العالم العربي؟ تاريخ الاسترداد 2021/02/19، WAMDA: <https://www.wamda.com/ar/2016/04>
- ويكيبيديا. (2021). دينار إسلامي. تاريخ الاسترداد 2021/02/10، من الموسوعة الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/دينار_إسلامي